الأمم المتحدة

A/AC.109/2005/12

الجمعية العامة

Distr.: General
23 March 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا –	المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	٤-١٢	٣
ثالثا –	الميزانية	١٣-١٤	٦
رابعا –	الاقتصاد	١٥-١٩	٦
ألف –	لمحة عامة	١٥-١٩	٦
باء –	الزراعة وصيد الأسماك	٢٠-٢٣	٧
جيم –	السياحة	٢٤-٢٧	٨
دال –	المالية	٢٨-٣١	٩
هاء –	النقل والاتصالات	٣٢-٣٦	١١
خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٣٧-٥٠	١٢
ألف –	لمحة عامة	٣٧-٣٩	١٢

220405 190405 05-28215 (A)
0528215

	باء – العمالة	٤٠	١٣
	جيم – التعليم	٤١-٤٢	١٣
	دال – الصحة العامة	٤٣-٤٥	١٤
	هاء – الجريمة	٤٦-٥٠	١٤
سادسا –	البيئة	٥١	١٥
سابعا –	العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية	٥٢-٥٣	١٦
	ألف – منظومة الأمم المتحدة	٥٢	١٦
	باء – المنظمات والكيانات الإقليمية	٥٣	١٦
ثامنا –	مستقبل مركز الإقليم	٥٤-٦٩	١٦
	ألف – موقف حكومة الإقليم	٥٤-٥٩	١٦
	باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٦٠-٦٨	١٧
	جيم – نظر الجمعية العامة في المسألة	٦٩	١٩

أولا – معلومات أساسية

١ – تقع جزر فرجن البريطانية[1] على بعد حوالي ٦٠ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو و ١٥ ميلا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من مجموعة تضم ٥٠ جزيرة، تشكل أرخبيلا مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، منها ٢٠ جزيرة مأهولة. وتقع العاصمة رود تاون في كبرى تلك الجزر، وهي جزيرة تورتولا. أما الجزر الرئيسية الأخرى فهي فرجن غوردا وأنيغادا وخوست فان دايك.

٢ – وكان السكان الأوائل لجزر فرجن البريطانية هم الأرواك والكاريب. وقد شاهد كريستوفر كولومبس الجزر عام ١٤٩٢. وأنشأ الهولنديون أول طائفة أوروبية دائمة في الجزيرة في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وأصبح الإقليم يعد من المستعمرات البريطانية. وقد مُنح المزارعون حكومة مدنية، ومحاكم دستورية وجمعية منتخبة ومجلسا تشريعيا بالترشيح الجزئي، اجتمع لأول مرة عام ١٧٧٢. وفي عام ١٨٧٢ أصبحت الجزر جزءا من اتحاد جزر ليوارد. وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن السابق طالب سكان جزر فرجن البريطانية بمزيد من الحكم الذاتي، ونتيجة لذلك أصبح الإقليم مستعمرة تدار بصورة مستقلة في عام ١٩٥٦.

٣ – وفي بداية عام ٢٠٠٥ أصبحت النتائج الرسمية لتعداد عام ٢٠٠١ جاهزة. ووفقا لما تناقلته التقارير الصحفية، ازداد سكان جزر فيرجن البريطانية بنسبة ٥٠ في المائة على مدى عشر سنوات وبلغ مجموعهم ٢٤ ٠٠٠ نسمة. ويشمل هذا المجموع نسبة تبلغ حوالي ٤٥ في المائة من سكان جزر فرجن البريطانية. وينحدر ٨٣ في المائة تقريبا من سكان جزر فرجن البريطانية من أصل أفريقي، والبقية من أصل أوروبي وغيره. وتبلغ نسبة المهاجرين في النمو السكاني بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١ ما مقداره ٤٥,٤ في المائة.

ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٤ – جزر فرجن البريطانية هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي (أحد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار) يخضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد أقر الدستور، الذي كان للسكان المحليين دور في صياغته في عام ١٩٦٧، وعُدل في عام ١٩٧٦. وتعين الدولة القائمة بالإدارة حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة؛ وإدارة المحاكم؛ ويحتفظ الحاكم بسلطات تشريعية حسبما تقتضي الضرورة لممارسة مسؤوليات خاصة. ويتألف المجلس التنفيذي من الوزير الأول (يعينه الحاكم من بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين) الذي يضطلع بمسؤولية

الشؤون المالية، وثلاثة وزراء (يعينهم الحاكم بناء على مشورة الوزير الأول)، وعضو بحكم منصبه (المدعي العام). ويرأس الحاكم المجلس التنفيذي، ويجب أن يتشاور معه في ممارسته لواجباته. ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس، والمدعي العام كعضو بحكم منصبه، و ١٣ عضوا منتخبا (تسعة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، وأربعة أعضاء يمثلون الإقليم بوجه عام).

٥ - وتوجد أربعة أحزاب سياسية في جزر فرجن البريطانية وهي: حزب جزر فرجن؛ وحزب المتحدين؛ وحركة المواطنين المهتمين، التي أسست في عام ١٩٩٤ كخلف للحركة الشعبية المستقلة؛ والحزب الديمقراطي الوطني الذي أُسس في عام ١٩٩٨[٢]. ويتعين أن تجرى الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون بالأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن يكونوا من ذوي ''مركز المنتمي''.

٦ - وفي الانتخابات العامة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فاز الحزب الديمقراطي الوطني بثمانية مقاعد من بين ١٣ مقعدا في المجلس التشريعي، ولذلك تولى تشكيل الحكومة. وفقد حزب جزر فرجن السلطة بعد ١٧ سنة في الحكم وأصبح الآن معارضا. والوزير الأول هو الدكتور أورلاندو سميث.

٧ - وباشر حاكم جزر فرجن البريطانية، توماس ك. ماكان، مهامه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٨ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا والتشريعات التي تُسن محليا. وتتولى المحكمة العليا لمنطقة شرق البحر الكاريبي إقامة العدل ومقرها سانت لوسيا، وهي تتألف من قسمين: محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ويوجد قاضيان مقيمان من قضاة المحكمة العليا، ومحكمة استئناف زائرة تتألف من رئيس المحكمة وقاضيين من قضاة الاستئناف، وتعقد جلساتها مرتين في السنة في الإقليم. وهناك أيضا محكمة صلح تنظر في القضايا المدنية والجنائية، ومحكمة أحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية.

٩ - وعلى إثر محاكمة تتعلق بالفساد أعلنت على نطاق واسع (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦) ووفاء بالوعود الانتخابية، أعلنت الحكومة المنتخبة الجديدة التزامها بـ ''الحكم المفتوح'' واعتزامها تقديم مشروع قانون بشأن النزاهة لتنظيم سلوك موظفي الخدمة المدنية ومساءلتهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أكد الوزير الأول أن هذا القانون سيصدر في بداية عام ٢٠٠٤[٢].

١٠ - وكما ورد في تقارير السنوات السابقة (A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق؛ و A/AC.109/1999/9، الفقرة ٢٨؛ و A/AC.109/2003/5، الفقرة ١٢؛ و A/AC.109/2004/3، الفقرة ١٦)، منح القانون البريطاني بشأن الأقاليم فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ (انظر A/AC.109/2002/2/Add.1) جميع سكان الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار الجنسية البريطانية الكاملة، وألغى رسميا صفة ''مستعمرة'' مستعيضا عنها بصفة أخرى هي ''إقليم فيما وراء البحار''.

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلن الوزير الأول تشكيل لجنة لاستعراض الدستور تتألف من تسعة أعضاء وتمارس العمل لمدة سنة، وعهد إليها بمهمة عمل استعراض للدستور القائم وتقديم توصيات لتغييره. وقد قام أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون باختيار أعضاء اللجنة الذين شملوا ممثلين لقطاع عريض شامل من مجالات مثل السياحة والبناء والقانون والتعليم والخدمات المالية والاتصالات والأعمال التجارية. وأشار البيان الحكومي الذي أعلن إنشاء اللجنة إلى أن تلك كانت هي ''أول مرة في تاريخ الإقليم يجري فيها القيام بعملية استعراض الدستور في جزر فرجن البريطانية على يد أهاليها المحليين وحدهم'' وليس على هيئة إعلان صادر عن حكومة المملكة المتحدة. وستشمل بعض المجالات الرئيسية التي ستركز عليها اللجنة دراسة واجبات المدعي العام والطريقة التي تكفل للحكومة الحصول على أفضل مشورة قانونية؛ ودراسة المسائل المتصلة بمركز ''المنتمي''؛ وإيجاد السبل الكفيلة بحماية الحقوق الشرعية للسكان الأصليين؛ والنظر في أمر إضافة باب في الدستور يتعلق بحقوق الإنسان؛ واستعراض سلطات الحاكم؛ وسير أعمال المجلس التنفيذي وضوابط وموازنات الحكم الرشيد. وبمناسبة عملية استعراض الدستور القائم، ناشدت الحكومة السكان أن يقوموا بالإطلاع على الدستور وبالمشاركة في مناقشة التغييرات المقترحة. وتثقيفا للجمهور ومن أجل الحصول منه على مقترحاته فيما يتعلق بعملية استعراض الدستور، عقدت اللجنة عددا من الاجتماعات في جميع أنحاء الإقليم. وعقدت اجتماعا أيضا مع رابطة أبناء جزر فرجن البريطانية المقيمين في إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة المجاور[٣].

١٢ - وكانت آخر عملية استعراض للدستور في الإقليم هي تلك التي أجريت في عام ١٩٩٣. وتضمن التقرير المقدم من أعضاء لجنة استعراض الدستور ٢٢ توصية للتصرف بشأنها من جانب حكومة المملكة المتحدة و ٩ توصيات للتصرف بشأنها من جانب حكومة جزر فرجن البريطانية. وحسب التقارير الصحفية لم يلق الاهتمام من هذه التوصيات منذ تقديمها سوى عدد قليل منها، ومن ذلك أنه تم النظر في عام ١٩٩٧ في أمر السكان من فئة ''المنتمين'' وتم في وقت لاحق إدخال تغييرات على الدستور في عام ٢٠٠٤[٤].

ثالثا – الميزانية

١٣ – توقعت ميزانية عام ٢٠٠٥ إيرادات قدرها ٢١٧ مليون دولار ونفقات متكررة قدرها ١٨٨ مليون دولار. وشملت نفقات رأسمالية قدرها ٤٠ مليون دولار. وكان من المتوقع تمويل ما يقرب من ٢٥ مليون دولار من الإيرادات و ١٥ مليون دولار من القروض. وفي الوقت نفسه، كان من المزمع تخصيص مبلغ مليون دولار لصندوق الطوارئ/الإغاثة في حالات الكوارث. وأعلن وزير المالية لدى عرضه للميزانية أن الحكومة ستساهم بمبلغ مليوني دولار في الاحتياطيات كجزء مما وعدت به من مواصلة بناء احتياطيات رسمية تكفي لتغطية نفقات التشغيل لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، أي ما يقرب من ٤٨ مليون دولار.

١٤ – وتوقعت ميزانية عام ٢٠٠٥ حدوث نقصان بمبلغ ١٠ ملايين دولار في الإنفاق الحكومي وتوقعت فائضا قدره ٢٠ مليون دولار. وبلغ الدين الخارجي للإقليم ٥٠ مليون دولار، في حين قدر الدين المحلي بمبلغ ٤٠ مليون دولار[٥].

رابعا – الاقتصاد

ألف – لمحة عامة

١٥ – يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية على السياحة والخدمات المالية الخارجية وهما يمثلان نسبة ٧٥ في المائة من الإيرادات الحكومية المتكررة.

١٦ – ووفقا لما أفادت به السلطة القائمة بالإدارة فإن الشركاء التجاريين الرئيسيين للإقليم هم الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمملكة المتحدة. وتتكون الواردات في معظمها من الأغذية والآليات والوقود.

١٧ – وأفادت وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit) بأن الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن البريطانية بلغ ٨٢٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وأن نسبة النمو الحقيقي فيه بلغت ٣,٢ في المائة. ووفقا لما أفادت به وزارة المالية، كانت النسبة التقديرية للنمو في الإقليم في عام ٢٠٠٤ هي ما بين ٢ و ٢,٥ في المائة[٦]. وقد نوه مصرف التنمية الكاريبي أيضا بأن الآفاق الاقتصادية للإقليم مشرقة بالرغم من صغر حجمه وتشتته الجغرافي واعتماده على السياحة والخدمات المالية. وعزيت الزيادة في الناتج الحقيقي إلى ارتفاع النشاط السياحي يدعمه النمو المستمر في قطاع الخدمات المالية. وحسب ما أفاد به المصرف، فإن احتواء النفقات في القطاع العام، ولا سيما فيما يتعلق بالبنود الرأسمالية، عوض جوانب العجز في الإيرادات وأدى إلى تحسن الوضع المالي العام للحكومة.[٧]

١٨ - وخلال الفترة المستعرضة، تم القيام بعملية إصلاح جدية للنظام الضريبي في الإقليم. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أعلن وزير المالية أنه بموجب القواعد الدولية الجديدة، التي وافقت عليها المملكة المتحدة، لم يعد مسموحا للإقليم أن يجيز للشركات التجارية الدولية مزاولة العمل في الإقليم معفاة من الضريبة بينما تُفرض ضريبة دخل على الأعمال التجارية المحلية. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصبحت كل الأعمال التجارية التي تزاول نشاطها في الإقليم معفاة من ضريبة الدخل. وفي الوقت ذاته، سيقوم أرباب الأعمال بأداء نسبة ٦ أو ٢ في المائة كضريبة على المرتبات حيث سيتوقف ذلك على حجم العمل التجاري. وبموجب القواعد الجديدة، لم يعد على العاملين دفع ضريبية دخل وفقا لنظام الدفع على أساس الإيراد. وستكون مساهمتهم هي نسبة ٨ في المائة، مع بقاء شريحة أولى مقدارها ٥٠٠ ٧ دولار من دخل الموظف معفاة من الضريبة. وقد اعتمد مشروع قانون ضريبة المرتبات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونظمت الحكومة حملة لتثقيف الجمهور من خلال بث سلسلة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والحلقات الدراسية، وتقديم المساعدة عن طريق الهاتف بغية شرح ضريبة المرتبات للسكان[٨].

١٩ - وتشجيعا لقيام علاقة أقوى مع مجتمع الأعمال التجارية الآسيوي بغية تنشيط النمو المتبادل على أساس انفتاح التجارة وزيادة التبادل التجاري، عقد لقاء في أيار/مايو ٢٠٠٤ بين الوزير الأول ووزير المالية ووفد مكون من ما يربو على ٣٠ عضوا من القطاع الخاص، يمثلون صناعة الخدمات المالية المحلية، وبين مجموعة قيادية من رجال الأعمال من اثنتين من مقاطعات الصين، هما هونغ كونغ وتايوان، ومن سنغافورة وآخرين من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحضر ما يربو على ٤٠٠ من رجال الأعمال القياديين رفيعي المستوى من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ العروض التي قدمها وفد جزر فرجن البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عروض من جانب كبير الموظفين التنفيذيين في لجنة الخدمات المالية وعدة أعضاء من وفد القطاع الخاص في الإقليم. وعقدت اجتماعات مستقلة مع ممثلي كل من الحكومة والقطاع الخاص من جزر فرجن البريطانية ونظرائهم من المنطقة[٩].

باء - الزراعة وصيد الأسماك

٢٠ - تسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة ويعمل فيها ١,٩ في المائة من السكان العاملين بأجر. وهناك عوائق كثيرة تحول دون تنمية القطاع الزراعي مثل النقص في اليد العاملة والمياه ومرافق التسويق. وتساهم صناعة صيد الأسماك بنسبة ١,٣ في المائة في الدخل المحلي الإجمالي للإقليم.

٢١ - وكما جاء في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2004/3، الفقرة ٢٦)، اتخذت الحكومة خطوات لتقوية القطاع الزراعي شملت تقديم التدريب للمزارعين ومساعدتهم على تسويق محاصيلهم. وحسب التقارير الصحفية يستورد الإقليم الآن كميات كبيرة من الأغذية الطبيعية والمحاصيل المزروعة بمخصبات طبيعية. وفي الوقت ذاته، ازداد رواج الفواكه والخضروات المزروعة محليا لدى أفراد الجمهور، فضلا عن أصحاب المطاعم المحليين، الذين يساندون المزارعين المحليين[١٠]. وتشجيعا للزراعة، نظمت وزارة الزراعة، في آذار/مارس ٢٠٠٤، معارض زراعية في جزيرتي أنيغادا وفرجن غوردا، كما أقامت سوقا غذائية واحتفلت بيوم السوق كجزء من الاحتفال بأسبوع المزارعين[١١].

٢٢ - ووفقا لما جاء في تقرير مصائد الأسماك الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٤، فإن الإقليم يوجد فيه نوعان رئيسيان من مصائد الأسماك هما مصائد الأسماك صغيرة النطاق (التجارية)، ومصائد الأسماك للتسلية. وهناك أيضا المصائد البحرية في المياه العميقة باستعمال الخيوط الطويلة حيث تقوم بذلك سفينة وحيدة مزودة بالخيوط الطويلة. أما القوارب التجارية لصيد الأسماك فيبلغ عددها ٣٠٠ قارب، ويمتلك ٥٠ في المائة من الصيادين معدات الصيد الخاصة بهم ويعمل الباقون كمساعدين أو كموظفين لدى مالكي المعدات. وأنواع الأسماك التي يتم صيدها وإحضارها إلى اليابسة تشمل الفوقس الأزرق والدكتور والببغاء والناخر والقادوح والنهاش والقُشْر. ويقوم معظم الصيادين بتسويق صيدهم بأنفسهم في أماكن مختلفة داخل الإقليم مع كثرة عدد الصيادين الذين يبيعون صيدهم مباشرة للفنادق والمطاعم وقيام عدد صغير منهم ببيع أسماكهم لشركة جزر فرجن لصيد الأسماك. ويذكر التقرير أيضا أن الصيادين الذين يمارسون الصيد على سبيل التسلية في داخل مياه الإقليم تقع مقارهم خارج الإقليم، وهم في المقام الأول زوار يقومون بالصيد للمتعة، حيث يصدر ٨٠ في المائة من التراخيص لقوارب أجنبية[١٢].

٢٣ - وبغية زيادة تطوير الزراعة وصناعة صيد الأسماك، قامت حكومة جزر فرجن البريطانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة. ويزمع الطرفان تنمية التعاون فيما بينهما في مجالي الزراعة وصيد الأسماك. وستشمل المشاريع المشتركة أنشطة التجارة والتدريب، وتنمية تربية الأغنام وتوسيع صناعة صيد الأسماك، وبخاصة مزارع الأسماك وجراد البحر والروبيان[١٣].

جيم - السياحة

٢٤ - تتميز الجزر بمملكة نباتية ثرية وبوفرة الشواطئ النظيفة وأحواض اليخوت والشعاب المرجانية الجميلة مما يجعل منها مقصدا طبيعيا للسائحين، ولا تزال السياحة تمثل أهم قطاع

اقتصادي للإقليم. وعلى العكس من الخدمات المالية الدولية، تعتبر السياحة مصدرا مهما للعمالة والدخل وتسهم في طائفة من القطاعات الأخرى كقطاعي التشييد والبيع بالتجزئة.

٢٥ - وحسب ما تفيد به وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، فإن نشاط السياحة في الإقليم مكيف لتلبية احتياجات الشريحة العليا من سوق السياحة ويقوم أساسا على توفير أماكن الإقامة الفخمة وتأجير اليخوت حيث يتجاوز عدد الزوار القادمين للاستمتاع برياضة اليخوت عدد نزلاء الفنادق في معظم السنوات. وبلغ عدد الزوار الوافدين على الإقليم بالطائرات ١٩٤ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣، وبالإضافة إلى ذلك بلغ عدد المسافرين بالخطوط الملاحية الذين توقفوا مؤقتا في الإقليم ٢٥٦ ٠٠٠. وارتفع عدد الزوار القادمين بالخطوط الملاحية في العام نفسه إلى ٣٠٤ ٠٠٠. وتشير وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست إلى أن هناك خشية من احتمال تأثير تدفق الزوار القادمين بالخطوط الملاحية إلى الإقليم على الصورة التي اشتهرت عن الجزر من أنها مكيفة للشريحة العليا من السوق[١٤].

٢٦ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت حكومة الإقليم جهودها من أجل تنمية الأسواق القائمة والجديدة وتوسيع صناعة السياحة على اعتبار أن الإقليم وجهة تؤمها الفئة الممتازة من السائحين. وحسب ما أفاد به مجلس السياحة، فبالإضافة إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا، فإن الحكومة تسعى إلى اجتذاب السكان الأمريكيين الأفارقة وسكان أمريكا اللاتينية الذين يتزايدون ثراء، وتزمع أن توجه جهودها إلى أسواق جديدة في آسيا. كما وضعت خطط لتوسيع أسواق منطقة البحر الكاريبي الفرنسية، ويركز مجلس السياحة على العدد الكبير من السائحين الفرنسيين الذين يزورون الجزر الفرنسية.

٢٧ - وبغية رفع مستوى خدمة العملاء، أصدر مجلس السياحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ معايير جديدة لصناعة الفنادق، ترمي إلى كفالة تقديم خدمات من نوعية رفيعة. وقد سبق إصدار برنامج المعايير الذي لقي الموافقة من تلك الصناعة إجراء سلسلة من المشاورات مع مجموعات استشارية في وقت سابق من العام. ويشمل البرنامج كتب دليل لمعايير الأداء لاستعمال الفنادق والمطاعم، فضلا عن برنامج للتفتيش على مستوى الجودة. وسيبلغ مجموع استثمار الحكومة في هذا البرنامج مبلغ ٣ ملايين دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة[١٥].

دال - المالية

٢٨ - تقديم الخدمات المالية الدولية هو أحد ركيزتي اقتصاد جزر فرجن البريطانية (إضافة إلى السياحة). وتدر الرسوم المفروضة على هذه الخدمات وحدها أكثر من نصف مجموع إيرادات الحكومة. وكانت جزر فرجن البريطانية من أول الأقاليم التي أقرت قانونا (في

منتصف الثمانينيات) يسمح بتسجيل الشركات التجارية الدولية، ولا يزال يوجد فيها نحو ٤٥ في المائة من السوق العالمية لهذه الخدمات. ولا تفرض جزر فرجن البريطانية ضرائب على أصول الشركات، وتكفل سريتها، وسكانها متعلمون جيدا مما يعزز جودة الخدمات وفعالية اللوائح السارية. وفي الوقت الحالي يوجد في الإقليم نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شركة تجارية دولية مسجلة فيه[١٦].

٢٩ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت الحكومة تحسين التشريعات المنظمة لصناعة الخدمات المالية. وحسب ما أفاد به الوزير الأول، فإن قانون الشركات التجارية الجديد (٢٠٠٤)، الذي يحل محل قانون الشركات وقانون الشركات التجارية الدولية الحاليين، يرمي إلى اجتذاب العملاء الدوليين فيما يوفر إطارا قانونيا مناسبا للشركات التي تزاول الأعمال التجارية المحلية. وقد بدأ نفاذ القانون الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وسيحل تماما محل التشريعات الحالية الخاصة بالشركات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وعندما يصبح قانون الشركات التجارية مطبقا بالكامل فإنه سيمتد ليشمل الشركات المحلية بالنظام الحالي للضريبة الصفرية الذي تتمتع به الشركات التجارية الدولية، وسيجعل الإقليم مسايرا تماما لتوجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بضرائب المدخرات ومدونة الاتحاد الأوروبي لضرائب الأعمال التجارية، حسب ما طلبته المملكة المتحدة من كل الأقاليم التابعة لها[١٧].

٣٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت جزر فرجن البريطانية أن الموعد النهائي لـ ''تثبيت'' حملة الأسهم التي أصدرتها الشركات التجارية الدولية قد مدد من نهاية عام ٢٠٠٤ إلى نهاية عام ٢٠١٠. ويقضي تعديل قانون الشركات التجارية الدولية (٢٠٠٣) بأنه يجوز للشركات أن تستمر في إصدار أسهم لحامله ولكن يشترط أن تقوم بتسجيلها لدى أمين استثمار مرخص له ومعترف به. وفي جزر فرجن البريطانية، سيكون هؤلاء الأمناء من المصارف والشركات الائتمانية المرخص لها بمزاولة العمل في الإقليم والمؤسسات التي يقع مقرها في دائرة الاختصاص، وسيحتفظون بالمعلومات عن أصحاب الأسهم المنتفعين. وقانون الشركات التجارية الدولية يلغي ويحل محل التشريعات السابقة له وينص على فترة انتقالية من سبع سنوات. وحسب ما أفادت به لجنة الخدمات المالية، فإن هذه التدابير تمكن الإقليم من التقيد بكل المعايير الدولية وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية فيما يتعلق بمسألة غسل الأموال[١٨].

٣١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، قام الوزير الأول بالرد على بيان أدلى به وكيل وزارة الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنويلث فيما يتعلق بأثر توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدخرات على جزر فرجن البريطانية. وأشار الوزير الأول إلى إنه على

العكس مما قاله وكيل وزارة الخارجية من أنه لا يوجد دليل على أن الأعمال التجارية في الإقليم ستنتقل نتيجة لتطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدخرات، فإن تقرير ماكسويل ستامب، الذي درس تحديدا النتائج الاقتصادية المحتملة التي سيتعرض لها الإقليم من جراء تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدخرات ذهب إلى أن ''التوجيه الخاص بالمدخرات سينسحب بأثر سلبي مبدئي ومستمر على قطاع الخدمات المالية في جزر فرجن البريطانية يمتد من هروب الأعمال التجارية بداية إلى فوات فرصة قيام أعمال جديدة مستقبلا.'' ويذكر التقرير كذلك أن اقتصاد الإقليم يمكن أن ينخفض بنسبة تتراوح ما بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة[١٩].

هاء - النقل والاتصالات

٣٢ - وفقا لما أفادت به وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، يوجد في جزر فرجن البريطانية ٢١٠ أميال من الطرق المعبدة. ويجري تسيير رحلات مباشرة للنقل البحري من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا؛ ويوجد في رود تاون ميناء للمياه العميقة. ويوجد خط منتظم للنقل بالعبارات يربط بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى وسانت توماس إحدى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتوجد في جزر فرجن البريطانية ثلاثة مطارات دولية. ويبلغ عدد شركات الطيران التي تقوم برحلات إليها خمس عشرة شركة.

٣٣ - وكما جاء في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي، افتتحت في عام ٢٠٠٢ محطة جديدة في مطار جزيرة بيف. (أطلق اسم جديد على المطار هو مطار تي بي ليتسوم الدولي). وبعد تأخير دام فترة طويلة وعلى إثر فضيحة فساد في هذا الشأن (انظر A/AC.109/2004/3، الفقرتين ٥٥ و ٥٦)، وقعت حكومة الحزب الديمقراطي الوطني عقدا لتوسيع المدرج.

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، تم رسميا افتتاح الجزء الموسع من المدرج ومرفق برج المراقبة في مطار تي بي ليتسوم الدولي. ويمكن أن يستقبل المدرج الجديد الذي يبلغ طوله ٦٠٠ ٤ قدم الطائرات الكبيرة من طراز ATR-72 التي تستخدمها شبكة الخطوط الجوية الإقليمية أمريكان إيغل منذ عام ٢٠٠٤. وحسب ما أفاد به وزير الاتصالات والأشغال، فإن الجزء الموسع من المدرج وبرج المراقبة سيعززان كثيرا سلامة عمليات الطيران في مطار الإقليم. والتوسيع العام للمطار يمثل أكبر مشروع يتم الاضطلاع به على الإطلاق في تاريخ الإقليم، وهذا المرفق هو، على حد تعبير الوزير الأول، ''دليل على ما يمكن أن تحققه جزر فرجن البريطانية كإقليم يضم شعبا يتوق إلى أن يكون في مقدمة مسيرة التنمية.[٢٠]''

٣٥ - وتقدم شركة كيبل آند وايرلس (Cable and Wireless) البريطانية خدمات الهاتف الأساسية في جزر فرجن البريطانية. وينتهي العقد الحالي مع الشركة في عام ٢٠٠٧. وبعد أن

قررت الحكومة عدم تجديد الترخيص الحصري المبرم مع الشركة والتفاوض في إطار سوق تنافسية، تعمل الشركة حاليا مع الحكومة لإيجاد نموذج مناسب لتحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية. وحسب التقارير الصحفية، تقوم شركة كيبل آند وايرلس بتحديث شبكتها بإدخال أكثر النظم تقدما من الناحية التكنولوجية.

٣٦ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت الحكومة اتخاذ خطوات من أجل تخليص صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية من القيود. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، قام مستشار تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي عينته الحكومة بزيارة الإقليم وعقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة في هذا القطاع. وسيساعد هذا المستشار أيضا في وضع سياسة ستحدد التوقعات والمتطلبات بالنسبة للمشغلين الذين يعتزمون ممارسة النشاط التجاري في جزر فرجن البريطانية[٢١].

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٧ - تُقدَّم المساعدة الحكومية إلى المعوزين عن طريق مجلس الضمان الاجتماعي وهو هيئة رسمية تابعة لوزارة المالية. ويغطي المجلس حالات المرض والحمل والولادة فضلا عن المعاشات التقاعدية. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن لدى هيئة التنمية الاجتماعية عددا من البرامج تشمل خدمات المسنين والمعوقين، وخدمات الأسرة والأطفال، ودار رينبو للأطفال، والمعونة الاجتماعية والقانونية، والتنمية المجتمعية. ويولى اهتمام كبير لبرامج الشباب.

٣٨ - وكما جاء في ورقة العمل المقدمة في العام الماضي (A/AC.109/2004/3، الفقرة ٤٣)، يُعزى النصف تقريبا من الزيادة السكانية في الإقليم إلى الهجرة. وقد تبين من تعداد السكان السابق أن المهاجرين يمثلون ٥٣ في المائة من المديرين و ٦٥ في المائة من المهنيين و ٥٢ في المائة من المهنيين المساعدين. ويشكل المهاجرون ما مجموعه ٦١ في المائة من اليد العاملة المستخدمة.

٣٩ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت الحكومة تصديها لمسألة الهجرة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعلن الوزير الأول السياسة الجديدة للهجرة فيما يتعلق بمركز المقيم و ''المنتمي'' (المواطنة المحلية). وتقضي السياسة الجديدة بأن كل شخص أقام في الإقليم بصفة مستمرة لما يزيد على ٢٠ عاما يتم التوصية بمنحه مركز المقيم. على أن الأشخاص الذين يمنحون هذا المركز لن يتجاوز عددهم ٢٥ كل عام. وسيتم الانتهاء في عام ٢٠٠٥

من دراسة الحالات المتأخرة التي تشمل نحو ٣٧٥ من مقدمي الطلبات. وأعلن الوزير الأول أيضا أن الحكومة باقية على التزامها باستعراض كافة قوانين الهجرة لكفالة أمور منها منح مركز ''المنتمي'' للأطفال الذين يولدون خارج الإقليم لوالد من أبناء جزر فرجن البريطانية واكتسابهم للأحقية في هذا المركز بحكم النسب[٢٢].

باء - العمالة

٤٠ - يعمل القسم الأعظم من اليد العاملة البالغ عددها ٢٠٠ ١٢ عامل في قطاع السياحة (٢٥ في المائة) والوظائف الحكومية (٢١ في المائة) والبناء (١٠ في المائة). وحسب ما أفادت به وحد المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، فإن معدل البطالة لا يذكر[٢٣].

جيم - التعليم

٤١ - التعليم مجاني وإلزامي في الإقليم بين سن ٥ سنوات و ١١ سنة؛ والتعليم الثانوي مجاني أيضا (من سن ١٢سنة إلى ١٦ سنة). وتوجد في الإقليم ١٨ مدرسة ابتدائية حكومية و ١١ مدرسة ابتدائية خاصة موزعة في تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. وفي رود تاون ثلاث مدارس ثانوية (إحداها خاصة واثنتان حكوميتان) ومعهد متوسط. والتعليم الثانوي متوفر حتى نيل شهادة التعليم العامة، المستوى ''ألف''. أما التعليم العالي فهو متوفر في جامعة ويست إنديز، في حين يقدم المعهد المتوسط هـ. لافييت ستاوت دورات دراسية لنيل شهادة جامعية متوسطة كما يقدم تعليما فنيا.

٤٢ - وفي الخطاب الذي أدلى به الوزير الأول عن حالة الإقليم، أعاد الوزير تأكيد التزام الحكومة بتزويد الجيل الجديد بأحسن تعليم. ومن أجل تقديم تعليم من مستوى عالمي بدأت الحكومة تنفيذ مشروع لوضع المناهج الدراسية الوطنية، الذي يضم متخصصين وخبراء في التعليم محليين ومن الخارج سيعكفون على وضع مناهج دراسية شاملة ليتم إدخالها في مدارس الإقليم. كما أعلن الوزير الأول الخطط الخاصة بتحسين المباني المدرسية القائمة ولبناء مدرسة ثانوية جديدة[٢٤].

دال - الصحة العامة

٤٣ - حكومة الإقليم هي الجهة الرئيسية والممول الرئيسي لتقديم الخدمات الصحية. وفي الإقليم مستشفى حكومي واحد (مستشفى بيبلز) ومركز صحي واحد في رود تاون وشبكة من ثماني عيادات محلية فضلا عن عيادتين فرعيتين في خليج برورز وخليج سي كاو. ويقدم الرعاية الصحية الخاصة مستشفى خاص واحد ومركزان خاصان لجراحة الأسنان ومجمعان

طبيان خاصان وتسعة أطباء خاصون. ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تموَّل كامل الخدمات الصحية تقريبا من الصندوق الموحد (٩٥ في المائة). وتشكل رسوم الاستعمال عموما نسبة ٨ في المائة من تكاليف تشغيل الخدمات. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع النفقات المتكررة فيما يتعلق بالصحة ٢٨,٧ مليون دولار. وبلغت نفقات الصحة العامة فيما وراء البحار ٠٠٠ ٧٠٠ دولار.

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٤، بدأ تنفيذ المشروع الذي طال انتظاره لتوسيع وتحديث مستشفي بيبلز. وفي الخطاب الذي أدلى به الوزير الأول عن حالة الإقليم، ذكر الوزير أن مشروع توسيع المستشفي بلغ المرحلة الثانية من عملية التصميم. وقال إن المشروع يشمل وحدة للإصابات ومختبرا للتشخيص وصيدلية جديدة ووحدة بذل. وفي بداية عام ٢٠٠٥، نقحت التصميمات مرة أخرى بغية تخفيض تكاليف البناء والتشغيل، مع زيادة نواحي التشغيل. وبموجب التصميمات المحسنة، ستقام المستشفي على مساحة تبلغ نحو ٠٠٠ ١٣٥ قدم مربع وستضم ١٢٨ سريرا. وتشمل الخطة الجديدة أيضا طابقين خاليين للتوسيع فيما بعد. وفي الوقت نفسه، كانت التكاليف العامة للبناء أقل بمبلغ ١٩,٥ مليون دولار عن تكاليف التصميم الأصلي[٢٥].

٤٥ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت الحكومة جهودها من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد حمل تزايد القلق بشأن ارتفاع معدلات هذا المرض في المنطقة الأطباء والمسؤولين الحكوميين في الإقليم على زيادة جهودهم في معالجة المرضي الحاليين ومكافحة انتشار المرض. وقد بدأ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٣. وحسب ما أفاد به منسق البرنامج، فقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ تشخيص إصابة ٤٢ شخصا بالإيدز في الإقليم، توفي منهم ٢٤.غير أن دراسة أجراها المجلس الاقتصادي الكاريبي في الإقليم في الآونة الأخيرة أشارت إلى أن عدد المصابين يمكن أن يصل إلى ٣٠٠ شخص. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة برنامجا تثقيفيا للتشجيع بجدية على مراعاة السلوك الجنسي الصحي. ويتمثل جزء هام من البرنامج في تشجيع الناس على الحصول على فحص للإصابة بالإيدز. كما أنشأ منسق البرنامج الوطني للإيدز برامج للتوعية بهذا المرض في صفوف مقدمي الرعاية الصحية من القطاعين الخاص والعام (الممرضون والأطباء وأطباء الأسنان وأخصائيو العلاج الطبيعي وفنيو المختبرات والأشعة)[٢٦].

هاء - الجريمة

٤٦ - لقوات الشرطة الملكية لجزر فرجن ثلاثة مخافر في تورتولا ومخفر في كل من فرجن غوردا وأنيغادا وخوست فان دايك.

٤٧ - وحسب ما أفاد به مفوض الشرطة، شهدت جزر فرجن البريطانية في عام ٢٠٠٤ انخفاضا في الجرائم الكبرى بنسبة ٨ في المائة. ومع ذلك، فإن العدد الشامل للأعمال الإجرامية ازداد بنسبة ٧ في المائة وزاد عدد الأشخاص الذين يلقى القبض عليهم بنسبة ١٠ في المائة.

٤٨ - وحسب التقارير الصحفية، أصبح ازدياد مستوى الجريمة في عام ٢٠٠٤ مثارا للقلق في الإقليم، وفي بداية عام ٢٠٠٥، وجه انتباه المجلس التشريعي إلى هذا الأمر. وحسب ما أفاد به الوزير الأول، فإن الأسباب الرئيسية للجريمة هي إساءة استخدام المخدرات، والعنف العائلي، والبطالة، والهجرة غير المشروعة. وأماطت المناقشات اللثام أيضا عن عدم كفاية نظام إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية. ويزمع الوزير الأول وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الجريمة[٢٧].

٤٩ - وكانت الطفرة التي طرأت على الجريمة في الإقليم واحدة من المسائل التي نوقشت أثناء الزيارة التي قام بها وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة إلى جزر فرجن البريطانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد أفيد الوزير من جانب سلطات الشرطة عن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها الشرطة. وفي الوقت نفسه، أقر الوزير بمخاوف الجمهور إزاء جرائم القتل التي ارتكبت في الإقليم في الآونة الأخيرة، وكشف عن وجود خطة قوية لعلاج المسألة وعن أنه يجري اتخاذ الكثير من الإجراءات.

٥٠ - وذكر الوزير أيضا أن وزارة خارجية المملكة المتحدة قامت في الآونة الأخيرة بتمويل شراء قارب للمساعدة في القيام بأعمال الدورية في مياه جزر فرجن البريطانية لمعالجة مشكلة الهجرة غير المشروعة[٢٨].

سادسا - البيئة

٥١ - في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت حكومة جزر فرجن البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مذكرة تفاهم تتصل بالانسكاب النفطي الموجود بالقرب من شواطئ الإقليم. فقبل ذلك بخمسة أشهر، انسكب ما يربو على ٢٠٠ غالون من النفط في البحر في بوكوود بوند، تورتيلا، أثناء عملية نقل النفط بالخرطوم من ناقلة نفط إلى محطة بترين في البر. وقد تأثر بذلك خط ساحلي يزيد طوله على ٢٥٠ ٥ قدما وعثر أثناء عمليات التنظيف على أحياء بحرية ميتة. وبموجب الاتفاق الثنائي، ستقدم الولايات المتحدة المساعدة في علاج المشاكل الناجمة عن انسكاب النفط أو غيره من المواد الخطرة أو الضارة في إلى مياه جزر فرجن البريطانية[٢٩].

سابعا – العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية

ألف – منظومة الأمم المتحدة

٥٢ – الإقليم عضو منتسب في منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتلقى الإقليم أيضا بعض الأموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذه لإطار التعاون القطري الخاص به.

باء – المنظمات والكيانات الإقليمية

٥٣ – الإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية التي تهدف إلى الترويج لقيام تكامل سياسي واقتصادي أوثق بين الدول الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وبالنظر إلى مستوى التنمية الاقتصادية المرتفع نسبيا في الإقليم، فإنه يتعرض لضغط لحمله على أن يصبح عضوا كاملا وعلى فتح سوق عمله للعمال من بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وهو أيضا من أعضاء مصرف التنمية الكاريبي الذين يحصلون على قروض منه وأحد الأطراف الموقعة على اتفاقية لومي التي تنص على توفير بعض المساعدة الإنمائية.

ثامنا – مستقبل مركز الإقليم

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٤ – كما جاء في الفقرة ١١ أعلاه، أنشأ الوزير الأول في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لجنة لاستعراض الدستور تتألف من تسعة أعضاء.

٥٥ – ونوقشت المسائل الدستورية أيضا أثناء الزيارة التي قام بها وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة إلى الإقليم في بداية أيلول/سبتمبر وفي الاجتماع السادس للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي انعقد في لندن في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٥٦ – وأثناء زيارة وزير الخارجية للإقليم، ناقش مع الوزير الأول مسألة التسوية الدستورية في جزر فرجن البريطانية على الأجل الطويل. وقد عبر وزير الخارجية بوضوح عن رأيه من أن المملكة المتحدة تقدر ''أقاليم ما وراء البحار في مجموعها'' وأنه يسرها للغاية أن تبقى الأقاليم مرتبطة بالمملكة المتحدة. واستدرك قائلا إنه إذا حدث في أي وقت أن أبدت ''أقاليم ما وراء البحار'' رغبتها أن تبدأ التحرك نحو الاستقلال من خلال إجراء المشاورات السليمة

وإبداء معظم سكانها لتحبيذهم لذلك، فإن المملكة المتحدة لن تعترض سبيل حصولها على الاستقلال[٣٠].

٥٧ - وقال الوزير الأول عن الاجتماع السادس للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي انعقد في لندن إنه حقق نجاحا باهرا. وحسب ما أفاد به الوزير الأول، فإن مسألة النهوض دستوريا بالأقاليم نوقشت بالتفصيل. وأشار إلى أن حكومة جزر فرجن البريطانية تفضل أن يكون لديها دستور يلائم مستوى جزر فرجن البريطانية من التطور. وقال: ''نحن غير مهتمين بأن يكون لدينا دستور هذا البلد أو ذاك. فمن رأينا أنه متى عولجت مخاوف حكومة صاحبة الجلالة فيما يتعلق باستمرار تحمل المسؤولية والحكم الرشيد، فإن الممثل المنتخب ينبغي أن تكون له السلطة الكاملة في إدارة مؤسسات الإقليم بدون تدخل ... وبهذه الطريقة سيكون الممثل أقدر على ممارسة دور القيادة والعمل لصالح الناس الذين انتخبوه''.

٥٨ - وقال الوزير الأول أيضا إن المناقشات التي جرت مع وزارة التنمية الدولية ركزت على المواضيع الخاصة بتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الأطفال.

٥٩ - وتعلقت مسألة أخرى من المسائل التي نوقشت في اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار بالعودة إلى ممارسة الأنشطة في جزر كايمان بعد مرور الإعصار إيفان. وحسب ما أفاد به الوزير الأول، فإن المملكة المتحدة تعهدت بتقديم الدعم لجهود الإصلاح الجارية ووافقت جزر فرجن البريطانية وبرمودا على مساعدة مؤسسات جزر كايمان التي تأثرت بالإعصار. وعلى ذلك فقد ساهم الإقليم بالفعل بمبلغ ١٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة وأوفد خمسة ضباط شرطة للمساعدة في المحافظة على القانون والنظام[٣١].

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٠ - أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة المعقودة يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، قال فيه إن المملكة المتحدة، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة في عشرة من الأقاليم الستة عشر المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ترحب مرة أخرى بالفرصة التي تتاح لها لإعلام اللجنة بما استجد من تطورات منذ انعقادها آخر مرة.

٦١ - وذكر أن الشراكة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار تواصل نموها. وقد عقد الاجتماع السنوي السادس للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقال إن المجلس، الذي تولى رئاسته بيل راميل عضو البرلمان ووزير

أقاليم ما وراء البحار هو محفل الحوار بين الوزراء الأوائل المنتخبين ديمقراطيا، ونظرائهم في الأقاليم، ووزراء حكومة المملكة المتحدة. وأشار إلى أن اجتماع عام ٢٠٠٤ أتاح الفرصة مرة أخرى لمناقشة العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم، ومسائل التحديث الديمقراطي، والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحكم الرشيد والمسائل البيئية، والمسائل الأخرى المتصلة بالالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

٦٢ - وذكر الممثل أن السيد راميل قام بزيارتين مفيدتين خلال العام الماضي إلى اثنين من الأقاليم، هما جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر فرجن البريطانية. وقد مكنته الزيارتان من الالتقاء بطائفة مختلفة من الناس في الإقليمين ومن الحصول على معلومات أفضل ومباشرة عنهما. وقد تمكن أيضا من إجراء مناقشة بشأن طائفة عريضة من المسائل مع الممثلين المنتخبين داخل إقليميهما.

٦٣ - وأشار إلى أن المملكة المتحدة ترحب بما يجري إحرازه من تقدم في عملية استعراض الدستور، وأن ممثلي المملكة المتحدة أجروا مشاورات مفيدة ومثمرة خلال العام الماضي مع ممثلين لمونتيسيرات وسانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس. وقال إن مشروع دستور قد أعد في سانت هيلانة ويجري الآن عمل مشاورات أوسع بشأنه. وتم تقديم مقترحات لإجراء إصلاحات دستورية في جبل طارق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولم تحدد بعد مواعيد لإجراء محادثات رسمية.

٦٤ - وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة، إدراكا منها لمحدودية الموارد في عدد من الأقاليم، تواصل دعمها لمشاريع في مختلف الميادين من أجل النهوض بالقدرات المحلية وتشجيع التنمية المستدامة والحكم الرشيد. وتمتد المشاريع من التنويع الاقتصادي إلى إصلاح التشريعات المنظمة لرعاية الطفل والأسرة، وإلى دراسة البدائل المتاحة لتوقيع عقوبة السجن.

٦٥ - وأشار إلى أن ممثل المملكة المتحدة ذكر في عام ٢٠٠٣ أن من المتوقع توفير أموال إضافية من جانب وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة التنمية الدولية دعما للأعمال المتعلقة بالبيئة في الأقاليم وتنفيذ مواثيق البيئة لأقاليم ما وراء البحار التي تم التوقيع عليها في عام ٢٠٠١. وقال إن هذا البرنامج المشترك للبيئة في أقاليم ما وراء البحار يقوم بتمويل ٢٣ مشروعا جديدا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ثلاثة منها تمثل مبادرات مشتركة بين عدة أقاليم. ويشمل ذلك تحديد الموائل، وعمل دراسات بشأن الموارد الطبيعية الحية، وبناء القدرات لكل من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٦٦ - وأضاف إنه مما يؤسف له أن منطقة البحر الكاريبي عانت بشدة مرة أخرى من الأعاصير، وأشار في سياق كلامه عن الأقاليم إلى الدمار الذي أحدثه الإعصار إيفان في جزر

كايمان، بالرغم من جودة التخطيط المحلي لحالات الطوارئ. وقال إن المملكة المتحدة تمكنت من تقديم بعض المساعدة العاجلة، كما أن أقاليم ودولا مجاورة أخرى قدمت يد المساعدة. وأعرب عن امتنان المملكة المتحدة وجزر كايمان لكل ما قدم من مساعدة. وبالرغم من أنه لا يزال يبقى عمل الكثير، فإنه يجري اتخاذ خطوات مشجعة لتمكين الإقليم من العودة إلى الحياة الطبيعية. كما عانت جزر تركس وكايكوس دمارا شديدا واسع النطاق في جزء من الإقليم قبل بضعة أسابيع.

٦٧ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه استجابة للطلبات التي وردت من بعض أقاليم ما وراء البحار التماسا للمساعدة في الحصول على المساعدة الاقتصادية والتجارية والإنمائية من اللجنة الأوروبية، تم في العام الماضي تعيين موظف في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث أسندت إليه مسؤولية الاتصال باللجنة الأوروبية. وهو يواصل العمل مع عدة أقاليم من أجل تحديد وطلب المساعدة الإنمائية من اللجنة حسب ما يقضي به القرار الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن رابطة ما وراء البحار للاتحاد الأوروبي والبلدان والأقاليم فيما وراء البحار.

٦٨ - وقال الممثل إن المملكة المتحدة تواصل تعاونها غير الرسمي مع لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار . وكان آخر تطور في هذا الشأن هو حضور ممثل للمملكة المتحدة الحلقة الدراسية التي عقدتها لجنة الأربعة والعشرين الخاصة في بابوا غينيا الجديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ وقيامه بتقديم ورقة فيها عن التطورات الدستورية في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة. وذكر أن أكثر التطورات التي وقعت في الآونة الأخيرة إيجابية ربما كان الاقتراح الداعي إلى القيام بزيارة إلى برمودا بغية النظر في أمر التحرك نحو رفع ذلك الإقليم من القائمة. واختتم كلامه قائلا إن الأمانة العامة على اتصال مباشر مع برمودا بشأن التحضير لذلك.

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٦٩ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرارين ١٣٤/٥٩ ألف وباء؛ ويتعلق الجزء الرابع من القرار ١٣٤/٥٩ باء بجزر فرجن البريطانية.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل الحالية مستمدة من مواد منشورة ومن مواد قدمتها الدولة القائمة بالإدارة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) *The Island Sun*، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣) *The Island Sun*، ١ أيار/مايو و ١٨ أيلول/سبتمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وبرنامج هيئة الإذاعة البريطانية "Monitoring Americs"، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٤) The Island Sun، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٥) BVI Beacon، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وبرنامج هيئة الإذاعة البريطانية "Monitoring Americs"، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٦) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit)، www.eiu.com؛ و "The Island Sun"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٧) *The Island Sun*، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٨) "*The Island Sun*، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(٩) *The Island Sun*، أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٠) *The Island Sun*، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١١) *The Island Sun*، ١٣ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١٢) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك، الرقم ٧٢٩، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، روما، ٢٠٠٤.

(١٣) Caribbean Net News، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(١٤) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit)، www.eiu.com.

(١٥) Caribbean Net News، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و The Island Sun، ٩ كانون الثاني/يناير و ١٣ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل و ١٧ تموز/يوليه و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٦) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit)، www.eiu.com.

(١٧) The Island Sun، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٨) International Money Marketing، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(١٩) برنامج هيئة الإذاعة البريطاني "Monitoring Americs".

(٢٠) The Island Sun، ٢٠ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢١) The Island Sun، ٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

(٢٢) The Island Sun، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٣) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit)، www.eiu.com.

(٢٤) وحدة التخطيط الإنمائي في جزر فرجن البريطانية، الخطاب عن حالة الإقليم، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، http://dpu.gov.vg.

(٢٥) The Island Sun، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(٢٦) The Island Sun، ٦ تموز/يوليه، ٤ و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(٢٧) The Island Sun، ١٢ تموز/يوليه و ٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٥ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٢٨) The Island Sun، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٢٩) The Island Sun، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٣٠) The Island Sun، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٣١) وكالة أنباء الشركة الكاريبية لوسائط الإعلام، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.